

عـــان : الثلاثاء ٣٠ ربيع اول سنة ١٣٩١ ه. الموافق ٢٥ ايـــار سنة ١٩٧١ م. العدد ٢٠٣٠

القريس

صفحة		
۸۰۷	قانون البنك المركزي الاردني	قـــانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١
۸۲۱	قانون البنــوك	قـــانون رقم (۲۶) لسنة ۱۹۷۱
PYA	قانون المؤسسة العامة للتأمين	قسانون رقم (۲۵) لسنة ۱۹۷۱
ለዋዋ	قانون المؤسسة الصحفية الاردنية	قـــانون رقم (۲۲) لسنة ۱۹۷۱
۸۳۷		التعريفة الجمركية

Charly in

عليب القوات المسلحة الأردثية

نحى ولحسيق للفاطئ للريال الملكة للفالانية المفاتمية

. بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

و بناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب

قانون رقم (۲۳) لسنة ۱۹۷۱

قانون البنك المركزي الاردني

القسم الاول

الله: ١ -- يسمى هـــذا القانون (قانون البنك المركــزي الاردني لسنة ١٩٧١) ويعمل به مــن تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

، لادة ٢ ــ يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المفصصة لها ادناه ، الا اذا دلت القربنة على خلاف ذلك :

المملكة الاردنية الهاشمية . تعني كلمة (المملكـــة)

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية . وتعني كامة (الحكومــة)

البنك المركزي الاردني المؤسس بمقتضى قانون البنك المركـــزي وتعني عبارة (البنك المركزي)

الاردني لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته .

مجلس ادارة البنك المركزي الاردني . وتعني كلمة (المجــلس)

محافظ البنك المركزي الاردني . وتعني كلمة (المحافسظ)

نائب محافظ البنك المركزي الاردني .

اي عضو من اعضاء المجلس باستثناء المحافظ ونائب المحافظ . وتعنى كلمة (العضــو)

اي بنك رخص له باجراء المعاملات المصرفيـــة في المملكة حسب وتعني عبارة (البنك المرخص)

احكام قانون البنوك .

كل سلطة عامــة مستقلة في المملكة او اية مؤسسة يعينهــا مجلس وتعتى عبارة (المؤسسة العامة)

كل مؤسسة او هيئة اعتبارية انشئت في المملكة وهدفه وتعني عبارة (مؤسسة الاقراض المتخصصة) الرئيسي منح القروض لاغراض خاصة ويعينهـــا مجاـــ الوزراء ويعتبرها لاغراض هذا القانون مؤسسة اقراض متخصصة ، بعد الاستئناس برأي المحافظ .

السندات المسجلة والسندات لحاملها واذونات الخزينـة وتعني عبارة (السندات الحكوميـــة) الصادرة بمقتضى احكام قانون الدين العام المعمول بــــه

الضرائب والرسوم والعمولات والغرامسات والاجور وتعني عبارة (الواردات المحليـــــة)

والفوائد والاربـــاح والدخل من اي استثمار واي وارد لخزينة الدولة باستثناء القروض والهبسات الخارجيسة والداخليـــة واي شكل من اشكال المساعدات الماليــــة

والاقتصادية الخارجية .

اية عملة او مطالبة او رصيد او اثمان بعملة غير العملـة ونعني عبارة (العملــة الاجنبيــــة)

الاردنيــة.

.يه عملة يمكن التعامل بها في الاسواق الماليــــة العالميـــة وتحويلها بحرية وباسمار تتفق واحكام اتفاقيـة صندوق

المادة ٣ ـــ أ ـــ يتمتع البنك المركزي بشخصية اعتبارية مستقلة ويستمر وجوده كرؤسسة عامة ويقوم بجميع اعماله وفقاً لاحكام هذا القانون :

ب ــ للبنك المركزي ان يمتلك ويتصرف بممتلكاته وان يتعاقه وان يقيم اللحاوى وتقام عليه باسمه ويكون له خاتم خاص به 😯

ج ــ يعفى البنك المركزي من كافة الضرائب والرسوم الحكومية بما في ذلك رسوم طوابع الواردات .

المادة ٤ ـــ ان الهداف البنك المركزي هي الحفاظ على الاستقرار النقدي في المملكة وضيان قابلية تحويل (الدينـــار الاردني ومن ثم تشجيع النمو الاقتصادي المطرد في المملكة وفق السياسة الاقتصادية العامة للحكومة . ويقوم البنك المركزي بتحقيق هذه الاهداف بالوسائل التالية :

أ _ اصدار اوراق النقد والمسكوكات في المملكة وتنظيمه .

ب ـ الاحتفاظ باحتياطي المملكة من اللهب والعملات الاجنبية وادارته

ج _ تنظيم كمية الاثنان ونوعيته وكلفته ليتجاوب مع متطلبات العو الاقتصادي والاستقرار النقدي .

. د ـــ اتخاذ التدابير المناسلية لمعالجة المشكلات الاقتصادية والمالية المحلية .

العمل كبنك للبنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة.

- و _ مراقبة البنوك المرخصة بما يكفل سلامة مركزها المالي وضمان حقوق المودعين والمساهمين .
 - ز ـــ العمل كبنك للحكومة والمؤسسات العامة ووكيل مالي لما .
 - ح ــ تقديم المشورة للحكومة في رسم السياسة المالية والاقتصادية وكيفية تنفيذها .
- ط ــ القيام باية وظيفة او تعامل مما تقرم به البنوك المركزية عادة وباية واجبات انبطت به بمقتضى هذا القانون او اي قانون آخر او اي اتفاق دولي تكون الحكومة طرفا فيه .
- المادة ٥ _ يكون مقر البنك المركزي في عاصمة المملكة وله ان يفتح فروعا في المملكة وان يغلقهــــا ، وبجوز لمجلس الوزراء في الحالات الطارئة نقل مقر البنك المركزي بصورة مؤقتة من مكان الى آخر .
- المادة ٦ _ للبنك المركزي ان يعين له مراسلين ووكلاء في الداخل والخارج حسب الشروط التي يوافق عليهـــا وله

القسم الثاني رأس المال والاحتياطي

- الهادة ٧ ــ يكون رأسمال البنك المركزي (٠٠٠ر ٠٠٠٠) مليوني دينار اردني وتملكه الدولة بكامله .
- المادة ٨ _ تجوز زيادة رأس مال البنك المركزي بتحويل هذه الزيادة من الاحتياطي العام لابنك الى رأس المـــال ، وذلك بقرار يتخذه مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس .
- المادة ٩ ــ أ ــ يحتفظ البنك المركزي باحتياطي عـــام يقيد فيه ٢٠٪ (عشرون بالمئة) مــن الربح الصافي البنك المركزي في كل سنة مالية ويدفع الباقي أي ﴿ ثَمَانُونَ بِالمُنَّةِ ﴾ من الربح الصافي للحكو. ـــــة ، ويجوز المحافظ أن يدفع سلفات للخزينة من أصل نصيب الحكومة الذي سيتحقق من هذه الأرباح. ويتم تسديد السلفات ودفع رصيد الارباح المستحقة في آخر يوم عمل من السنة .
- ب تدفع جميع الارباح الصافية للحكومة عندما يزيد مقدار الاحتياطي العام على مثلي رأس المال . ج ـ تتقرر الازباح الصافية لاغراض هذه المادة بعد حسم جميع المدفوعات والتفقات الادارية والمساهمات في صندوق الادخار الحاص بموظفي البنك المركزيومستمخدميه واية احتياطيات خاصة لمصروفات اخرى متوقعة او لمقابلة اي نقص في موجودات البنك .
- د ــ اذا لم تكف الاحتياطيـــات لتغطية اية حسارة في حساب الارباح والحسائر لاية سنة مالية على الحكومة ان تدفع المبلغ الكافي لهذه التغطية خلال الاشهر الثلاثة التي تلي نهاية تلك السنة الماليـــة، وتكون هذه الدفعة دينا تمتازا للحكومة على الارباح المتحققة فيها بعد .

القسم الثالث

- المادة ١٠ أ يتولى إدارة شؤون البنك المركزي العامة عجلس إدارة مؤلف من المحافظ كرثيس المجلس ومن نائب الحافظ كنائب لرئيس المجلس ومن خسة اعضاء
- ب ــ يعين مجلس الوزراء المحافظ ونائب المحافظ ويقترن تعيينهما بالارادة الملكية وذلك لمدة خمس سنو^{ات.}

- ... الما يه عدا ويغين: العضو بقرار من مجلس الوزراء لمدة ثلاث سنوات ويجوز اعادة تعيينه .
- د ـــ وعند اتخاذ قرارات النعيين هذه ، يختار مجلس الوزراء الاعضاء من ذوي الخبرة بالشؤون المالية والاقتصادية والقادرين على المساهمة في تحقيق اهداف البنك المركزي على ان لا يزيد تمثيل البنوك عن عضو واحد .
 - ه _ وتنشر هذه التعيينات في الجريدة الوسمية .
- المادة ١١ ﴿ أَ ﴿ يُعتمع المجلس بدعوة من المحافظ مرة واحدة على الأقل في الشهر وكلما دعت الضرورة واعمال البنك المركزي الى ذلك ، كما يدعـــو المحافظ المجلس للاجتماع بناء على طاب خطي يتقدم به عضوار من اعضاء المجلس على ان تذكر في هذا الطاب مواضيع البحث في ذلك الاجماع .
- ب ــ يتألف النصاب القانوني لاجماع المجلس بحضور اربعــة اعضاء على الاقل يكون احدهم المحافظ
- ح _ أذا تغيب المحافظ أو نائب المحافظ ، يختار المحافظ أو نائبه أحد المدراء التنفيذيين في البنك لحضور الاجباع ويدني بصوته في القضايا المعروضة للبحث .
- د ــ تُؤخَّدُ قرارات المجلس بالاكثرية المطلقة للحاضرين واذا تساوت الاصوات يكون رأي الجانب الذي فيه الرئيس هو الرَّاجِح .
- المُنْ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ إِلَى إِلَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ المحافظ ضرورة اتحاذ قرار مما هو ضمن صلاحيات المجلس ولم يكن بالامكان عقد اجماع له ، يجوز للمجنة ثلاثية مؤلفة من المحافظ او نائب المحافظ رئيسا ومن ﴿ الله الله الله الله الله الله عضو او عضوين ، حسب مقتضيات الحسال ، ان تتخد مثل هذا القرار بالنبابة عن المجلس ويكون قانونيا وملزما للبنك المركزي . وعلى المحافظ ان يحيط المجلس علما بهذا القرار
- و المنظم المنظم المنطق المنطق المنطق المنطق المنطق المنطق المنطق المنطقة المنط و _ اذا كان المحافظ او لنائبه او لاي عضو من اعضاء المجلس مصلحة شخصية في اي تعامل او تعاقد يحث هذا التعامل او التعاقد والا يشرك في التصويت حوله .
 - المادة ١٦ بمارس المحلس الصلاحيات التالية :
 - أ _ . دراسة السياسة العامة للبنك المركزي ورسمها بخطوطها العريضة
- ب ــ وضع مشروعات الانظمة ، التي لا تتعارض مع احكـــام هذا القانون ، لتنظيم البنك المركزي الد من المراجع الوارة شؤونه ، المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع المراجع
- د ــ تحديد ملاك الموظفين والمستخدمين ودرجاتهم واعدادهم وشروط حدمتهم في البنك المركزيوفةا
 - لاحكام الانظمة الصادرة بهذا الشأن
 - كالمرب بهيب فمتبح فروع الهنك المركزي واغلاقها بر وختفال والمناء تعيين المستشارين لخلامة البنك المركزي ولمدة محددة وبالشروط التي يقررها المجلس
- السن الموافقة على ترخيص البنوك الجديدة وسحب الرخص من البنوك المرخصة والدماسها وعلى فتح
 - عبدًا ومن المنظور ع هذه البنوك واغلاقها حسب احكام قانون البنوك .



- ح ــ الترخيص بالتعامل بالعملة الاجنبية وسخب هذا الترخيص حسب احكـــام قانون مراقبة العملة
- ط ــ الموافقة على التسهيلات الاثبانية التي يقدمهــا البنك المركزي المحافظ او نائب المحافظ بقصد
 - ى ــ الموافقة على التقرير السنوي والميزانية السنوية وحساب الارباح والحسائر للبنك المركزي .
 - المادة ١٣ ــ أ _ يكون المحافظ المنفذ الرئيسي لسياسة البنك المركزي والمسؤول عن ادارة اعماله .
- ب_ يمارس المحافظ جميع الصلاحيات والمسؤوليات المنوطة بالمبنك المركزي التي لمتحصر بالمجلسحسب احكام هذا القانون او اي قانون آخر .
 - ج _ يحيط المجافظ المجلس علما بقراراته واجراءاته في الامور الهامة .
 - د ــ يكون المحافظ مسؤولا امام المجلس عن تنفيذ جميع القرارات التي يتخذها المجلس .
- ه ــ يوقع المحافظ مع وزير المالية اوراق النقد حسب احكام النظام الصادر بهذا الشأن . و ــ يكون المحافظ آمر الصرف في البنك المركزي وفقاً للانظمة والتعليمات المقررة بهذا الشأن.
 - المادة ١٤ ــ يمثل المحافظ البنك المركزي في كافة علاقات البنك مع الآخرين ، وبهذه الصفة فان له :
 - ا ـ ان بمثل البنك المركزي في علاقاته مع الحكومة وجميع المؤسسات الاخرى .
- ب ان يمثل البنك المركزي شخصيا او عن طريق النوكيل القانوني في المحاكم وعند النظر في القضاياالتي يكون البنك المركزي طرفا فيها .
- ج ــ ان يوقع العقود التي تفرض النز امات مالية على البنك المركزي ضمن إحكام الانظمـــة والتعليات
- د ــ ان يوقع منفردا ، او بالاشتراك مع اخرين في البنك ،التقارير والبيانات الحسابيـــة والكشوف المالية والمراسلات والوثائق الحاصة بالبنك المركزي .
- هـ ان يمثل امام لجنة برلمانية تبحث شؤون البنك المركسزي او الفوانين المتصلة باعمالـــه وان ينشر أي الصحف اية بيانات او تصريحات لايضاح سياسة البنك المركزي واجراءاته .
- المادة ١٥ ــ للمحافظ ان يفوض نائب المجاليظ او ايا من موظفي البنك المركزيباي من الصلاحيات المحولة له بمقتضى احكام هذا القانون واحكام الانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه ويشمل ذلك التفويض بالتوقيع على الوثائق التي تترتب عليها النزامات مالية على الهنك ،
- المادة ١٦ ــ يساعد نالب المحافظ المحافظ فيالقيام بواجباته ووظائفه ويمارس جميع صلاحيات المحافظ ومسؤولياته عنه غيابه في خارج المملكة او في الاجازة او عندتخلفه عن العمل بسبب المرض او عندما يتعدر الاتصال به لاي ... سبب من الاسباب ، واذا استحال لاي سبب ان يكون المحافظ او ناتب المحافظ على رأس عمله، يعين رئيس الوزراء احد اعضاء المجلس ليقوم بوظائف المحافظ بصورة مؤقتة الى ان يعود احدهما العمل .
- المادة ١٧ على المحافظ او نالب المحافظ ان يكرسا جميع اوقاتهما لخدمة البنك المركزي والقيام بوظائفهما فيه ، ولا يجوز لاي منهما القيام مباشرة باي لشاط تجاري او قبول اي عمل دائم باجر خلوج عن واجبات وظيفته، على أن ذلك لا يحول دون قيام أي منهما بأية مهمة أو الاشتراك في أيَّة هيئة أو مجلس أو لجنة أو وفسه رسي او مؤتمر دولي اذا قرر مجلس الوزراء ذلك أواذا كان الاشتر الله وفق احكام قانون او نظام معمول به

- اللهة ١٨ ـــ أــ يحدد مجلس الوزراء راتب المحافظ ونائب المحافظ وعلاواتهما المتكررة واكرامبات العضو شريطة الا يجري اي تخفيض فيها خلال مدة خدمتهم .
- ب يخدد المجلس تعويضات انتهاء خدمة المحافظ ونائب المحافظ والمكافآت والاجازات وعازوات السفر والاستشفاء وايا من الحقوق الاخرىاسوةبما يمنح للموظفين في البنك بمقتضى احكام نظام الموظفين.
- المادة ١٩ ــ أ ــ لا يجوز للمحافظ او نائب المحافظ أوالعضو ان يفشي لاي شخص غير ، فوض اين معلو، ات سرية يحصل عليها بحسكم عمله في البنك المركزي الا اذا تم ذلك خلال القيام بواجباته او اذا طلب اليه ذكر هـــا في المحكمة وفق احكام القانون .
- ب_ لا يعين في منصب المحافظ او نائب المحافظ او العضو سوى مواطن اردني وعليه ان يؤدي قســــم الولاء والمحافظة على سرية اعمال البنك المركزي ومعاملاته ، ويؤدى هذا القسم في اجتماع الحباس الاول الذي يحضره بعد تعيينه ويكون القسم حسب النص الوارد في الماحق رقم (١) بهذاالقانون.
- المادة ٢٠ ـ لا يجوز ان يشغل وزير عامل او عضو في مجلس الامة او موظف في الحكومة او في المؤسسات العامـــة او في البلديات منصب المحافسظ او نائب المحافظاو العضو في المجلس وتنتهــــي خدمات المحافظ او نائب المحافظ او اي عضوفورا وبقرار من مجلس الوزراء :
- أ _ اذا اصبح وزيرا او عضوا في مجلس الامة او مرشحاً لعضوية هذا المجلس او موظفا في الحكومة او في المؤسسات الحكومية او فيالبلديات .
 - ب_ اذا قدم استقالته الحطية الى مجلس الوزراء وتم قبولما .
 - ج ـــ اذا اتخذت اللجنة الطبية العليا في الحكومة قرارا بانه اصبح عاجزًا عن القيام بعمله .
- د ـــ اذا افلس وطالب في ظل القانون بتسوية مع دائنيه ، او اذا اتخلت المحكمة قراراً بحجز راتبـــه او جزء منه حجزاً تنفيذيا وفاء بالمبالغ المستحقة لدائنيه .
- ه ... اذا حكم عليه في المحكمة بجناية او جنحة في جريمة اخلاقية من جرائم السرقة او النزوير او الرشوة او الاحتيال او الاختلاس .
- الدة ٢١ ــ أ ــ لمحلس الوزراء ان ينهي خلمات المحافظ او نثب المحافظ اذا قام مباشرة باي نشاط تجاري او قبل عملا دائمًا باجر محالفًا بذلك أحكام المادة (١٧) من هذا القانون أو أذا خالف قصدا أي حكم من احكام القانون ونتج عن ذلك ضرر فادح بمصلحة البنك المركزي .
- شهرين متتالين بدون موافقة المحلس
- المادة ٢٢ ــ اذا توفي المحافظ أو نائب المحافظ أو أي عضو أو أذا أنهيت خدماته أو أنتهت قبل أنتهاء مـــدة خدمته المقررة ، فيعين شخص آخر في مكانه لاكمال المدة الباقية من خدمته او لامدة القانونية كلها ، وينشر ذلك في الجريدة الرسمية .
- لمادة ٢٣ _ ا _ للبنك المركزي إن يعين الموظفين والمستخدمين وفق احكام الانظمة الموضوعة بهذا الشأن وحسب حاجة الادارة الناجعة لاعماله.



ب ــ يمرتب على كل موظف ومستخدم في البنك المركزي ان يؤدي قسما بالمحافظة على سرية اعمال البنك المركزي ومعاملاته وبكون القسم حسب النص الوارد في الملحق رقم (٢) بهذا القائـــون ويؤدى هذا القسم امام المحافظ او نائبه قبل ممارسة العمل .

ج ــ للينك المركزي ان يقدم تسهيلات التمانية لموظفيه ومستخدميه لاغراض اسكانهم .

القسم الرابع اصدار النقد

المادة ٢٤ ــ ان وحدة النقد في المملكة هي الدينار الاردني .

المادة ٢٥ ــ يعين مجلس الوزراء؛بعدالتشاور مع البنك المركزي، سعر تعادل الدينار الاردني بالذهب وفق الاتفاقات الدولية التي تكون المملكة طرفا فيها ، وينشر هذا السعر المعين في الجريدة الرسمية .

المادة ــ ٢٦ أ ــ يجب ان يجري كل بيع او وفاء في المملكة بالدينار الاردني ويجب ان يحرر به كل سند او عقد او كمبيالة او وثيقة ايا كانت ، اذا تضمنت دفعا او التزاما ماليا .

ب _ يجوز ان تستعمل عملة اجنبية للاغراض السالفة شريطة ان يتم ذلك وفق احكام قانون مراقبـــة العملة الاجنبية والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه .

المادة ٢٧ ـــ لابنك المركزي وحده حقاصدار اوراق النقد والمسكوكات في المماكة وتكون هذه الاوراق والمسكوكات وحدها العملة القانونية لدفع اي مبلغ كان .

المادة ٢٨ نــ يحدد مجلس الوزراء ــ بناء على تنسيب المجلس ــ فئات اوراق النقد والمسكوكات واسماءها وصورهـــا واشكالها وموادها وخصائصها الاخرى وذلك بمقتضى نظام ينشر في الجريدة الرسمية وباية وسيلة اخرى من وسائل الاعلام التي يقررها البنك المركزي .

الماذة ٢٩ ـــ أ ــ يقرر البنك المركزي الظروف والشروط التي يصدر بمقتضاها اوراق النقد والمسكوكات ويقـــوم باعادة اصدارها وتبديلها .

ب – لا يلزم البنك المركزي بدفع تعويض عن ورقة نقدية او مسكوكة فقدت او سرقت او تالهت او شوهت ، وللبنك المركزي ، وبمحض احتياره ووفق الشروط التي يقررها ، ان يدفع قيمة مثل هذه الاوراق والمسكوكات .

أ - يمان مجلس الوزراء - بناء على توصية البنك المركزي - بان احدى فثات اوراق النقد او المسكوكات ستصبح ، بتاريخ معين ، عملة غير قانونية وينشر الاعلان في الجريدة الرسمية وباية وسيلة الحرى من وسائل الأعلام ، ويعطي الإعلان الجمهور مهلة معقولة لا تقل عن اسبوحين ولا تزيــــــ عن سنتين يتم خلالها سحب ثلث الفثة ودفع قيمتها الاسمية باية عملة قانونية قيد التداول في المملكة .

ب - بعد انقضاء المهلة المحددة للاستبدال ، تضاف قيمة اواراق النقد والمسكوكات التي لم تستبدل الى حساب الحرينة للنظالبنك الركزي واذا قدمت اوراق نقد او مسكو كات بعد ذلك يدفع البنك المركزي

المادة ٣١ ــ على البنك المركزي ان يحتفظ بموجودات لا تقل قيمنها في اي وقت من الاوقات عن قيمة اوراق النقد المتداولة وتقتصر هذه الموجودات على كل او بعض مما يلي :

أ _ اللهب والمسكوكات اللهبية باي شكل .

ب_ مساهمات المملكة باللـهب والعملات الاجنبية القابلة للتحويل في اية مؤسسة مالية اقليمية او دولية .

ج ــ موجودات المملكة من حقوق السحب الخاصة .

د ــ العملات الاجنبية القابلة للتحويل على شكل نقود او ودائع تحتالطلب او لا جل او شهادات ايداع او قبولات بنوك شريطة ان لا تزيد مدة استحقاقها عن ستتين .

 الاوراق المالية التي تصدرها او تكفلها حكومة اجنبية او احدى مؤسساتها الرسمية او مؤسسة مالية دولية وتكون محررة بعملة قابلة للتحويل ولا تزيد مـــــــــــــة استحة قها بعد ان تصبح في حوزة البنك المركزي عن عشر سنوات .

و ـــ اية موجوداتبالعملاتالاجنبية بما فيذلكالارصدةالدائنة لصالحالمملكة في اتفاقاتالدفع والتقاص .

ز ــ السنداتالاردنية الحكومية والسندات التي تصدرها المؤسسات العامة بكفالة الحكومة وتطرحهاللميع في الاسواق ، شريطة الا تزيد مدة استحقاق هذه السندات بعد ن تصبح في حرزة البنكالمركري

القسم الخامس

العدلاقات الخارجية

المادة ٣٢ ــ البنك المركزي ان يستورد الذهب او اوراق النقـــد الاجنبية باي شكل وان يصدرها ويبيعها ويشتريها ويمتلكها او يقبلها كوديعة او يتعامل بها وذلك بالشروط وبالاسعار التي يقررها .

المادة ٣٣ ــ لا يجوز ان يتعامل البنك المركزي بالعملة الاجنبية ، الا اذا نص قانون آخر على خلاف ذلك، الا مع :

ا _ البنــوك المرخصة

ب _ الحكومة

بح ـ المؤسسات العامة ومؤسسات الاقراض المتخصصة

د ـــ البئوك المركزية والتجارية والمؤسسات المالية الاجنبية

هـ - الحكومات والمؤسسات الحكومية الأجنبية

و ـــ المؤسسات المالية الدولية والاقليمية

المادة ٣٤ ــ يتولى البنك المركزي تطبيق احكام أي قانون معمول به في المملكة لمراقبة العملة الاجنبية .

المادة ٣٥ _ أ _ يتولى البنك المركزي تطبيق أي اتفاق للمدفوعات تكون المملكة طرفا فيه .

ب ... للينك المركزي ان يساهم في رأمهال أي اتحاد المدفوعات تكون المملكة عضواً فيه ه

المادة ٣٦ _ أ _ عِثل البنك المركزي المملكة في كافة غلاقاتها الظُّدية مع صندوق النقد الدولي ٥ بُ _ البتك المركزي مكان الايداع لما تمثلكه بالدينار الاردني المؤسسات الماليسة الدولية والاقليمية الي



القسم السادس

العلاقات مع البنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة

- المادة ٣٧ أ ــ يفتح البنك المركزي حسابات البنوك المرخصة ، ويقبل ودائعها وبنـــاء على طلبها يحصل الاموال والمطالبات النقدية الاخرى المتحققة لها ، ويدفع بالنيابة عنها ، اية مطالبات متحققة عليها ،وبشكل عام يقوم بعمل بنك البنوك المرخصة ،
- ب _ يقدم البنك المركزي للبنوك المرخصةخدمة النقاص فيما بينها وحدمة تبادل معلومات الاثمان الحاصة بعملائها ، وعلى البنوك المرخصة ان تشارك في اية ترتيبات يضعها البنك المركزي لذلك بعد التشاور معها .
- ج ـ لابنك المركزي ان يقدم لابنوك المرخصة اية خدمات اخرى براها مناسبة وذلك بعد التشاور معها •
- د ــ البنك المركزي ان يقوم بتأسيس، معهد للدراسات المصرفية بالاشتراك مع البنوك المرخصة و وسسات الاقراض المتخصصة وفق نظام خاص يصدر لهذه الغاية •
- البنك المركزي ان يقوم بالاشتراك مع البنوك المرخصة ووؤسسات الاقســراض المتخصصة بتأسيس
 مؤسسة لضمان الودائع وفق نظام خاص يصدر لهذه الغاية •
- الماحة ٣٨ البنك المركزي ان يفتح حسابات لمؤسسات الاقراض المتخصصة وان يقبل ودائعها ويحصل الامسوال والمطالبات النقدية الاخرى المتحققة لها وعليها ، وبشكل عام له ان يقوم بعمل بنك لهذه المؤسسات ·
- المادة ٢٩ ـــ أ ـــ البنك المركزي ان يخصماو يعيد خصم أو أن يبيــع أو أن يشتري من البنوك المرخصة وثائقا لاثبان الملكورة ادناه :
- الاسناد والكمبيالات المحررة في المملكة لتمويل العمليات التجارية الحقيقية شريطة الا تريد مدة استحقاقها عن ٩٠ يوما من تاريخ إمتلاك البنسك المركزي لها وأن يتعهد البنسك المرخص باعادة شرائها في المواحيد التي يحددها البنك المركزي .
- ٢) الاسناد والكبيالات ووثائق الاثمان الاخرى المحررة في المملكة لتمويل العمليات الصناعة أو السياحية أو السياحية أو الانتقافية أو التعدينية شريطة أن لا تزييد مدتها عن تشعة أشهر من تاريخ امتلاك المركزي لها وأن يتعهد البنك المرخص بأعيداتها في المواعيدالتي يحددها البنك المركزي و والبنك المركزي أن يطالب بالتنازل عن الانتساج أو الملك أو أن يضعها قيد الرهن أو الحنجر التما له وله أن يطالب باية كفالة أو ضهائة اخرى .
- ٣) السندات الحكومية شريطة أن لا تربيد مدة استحقاقها عن عشر سندوات من تاريخ تقديمها البنك المركزي،
- المندات المؤسسات العامة المكفولة من الحكومة والمطروعة للإكتاب العام شريطة لف لا زيد ماة أله الستحقاقها عن عشر صنوات من تاريخ تقديمها البلك المركزي
- ب والبنك المركزي أن يمنح البنوك المرخصة ، سلفات لمددعددة لاتزيد عن تسعة أشهر يَضْمانة ألوثائق التالية : ١) وِثائق الاَنْجَانُ اللَّذُ كَرَّرُهُ فِي الفقرة ولَهُ آعَادِةً لَمَّهُ .
- ٢) شَهَادَاتُ الأَسْتِيدَاعُ القَابِلَةُ التَّحَوِيلُ وَالصادرة فَن مَسْتُودُعَاتُ مَقْبُولَةً لَدى البَنْك المركزياو متمدة المدى يطلق المركزياو متمدة المدى يطلق المركزي المناه المنا
- و المدرية المالات المالات المالات المالية المرويل المالية بالإبتير الدروال المسادر والمدرية والمدرية والمدرية والمدرية والمدرية والمدرية والمدرية والمدرون المدارية ا

- المادة ٤٠ ـ البنك المركزي ان يمنخ مؤسسات الاقراض المتخصصة سلفسات لمدد محددة لا تزيد عن ثلاث سنوات بضمانة اي من وثائق الاثنمان التالية :
- ب ــ السندات الحكوميــة شريطة ان لا تزيد مدة استحقاقهــا عن عشر سنوات من تاريخ تقديمهــا البنك المركزي .
- جــ سندات المؤسسات العامة المكفولة من الحكومة والمطروحة للاكتتاب العام شريطة ان لا تزيد مدة
 استحقاقها عن عشر سنوات بعد تاريخ تقديمها للبنك المركزي .
- المادة ٤١ ــ أ ــ يعلن البنك المركزي بين الحبن والآخر اسعار الفائدة التي يتقاضاها لاعادة الخصم ومنح السافات. . ب ــ يقرر البنك المركزي الشروط العامــة لتقديم التسهيلات الالتمانيــة لابنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة .
- ج مد يجوز للبنك المركزي في ظروف حرجة او طارئة يرى انها تهدد الاستقرار النقدي او المصرفي في المملكة منح تسهيلات اثنمائية استثنائيسة لبنك مرخص وفق شروط يحددها المحلس ويصادق عليها بمجلس الوزراء .
- المادة ٤٢ أ على البنك المركزي ان يطلب من البنوك المرخصة ايداع احتياطي نقدي الرامي لديه بنسبة اونسب معينة من ودائمها المحتلفة على ان لا تقـــل هذه النسبة او النسب عن ٥٪ ولا تريد عن ٣٥٪ منها . وللبنك المركزي ان يودع الاحتياطي النقدي الالزامي في حساب جار او على شكل وديعة اشعار
- . أو لا حل ولا يجوز السَّعَب من هذا الخساب الى ما دون النسبة المقررة الا بموافقة البنك المركزي. ب ــ يكون اي تحديد أو تغيير في نسبة الاحتياطي النقدي الألزامي نافد المفعـــول بعد مضي ثلاثين يوما
- ب ــ يكون اي تحديد أو تغيير في نسبة الاحتياطي النقدي الالزامي ناقد المفعـــول بعد مضي ثلاثين يوما على الاقل من ارسال اشعار خطي للبنوك المرخصة يعلمها البنك المركزي فيه بهذا النحديداوالتغيير
 - ج ــ يقرر البنك المركزي طريقة احتساب الاحتياطي النقدي الالزامي .
- د ــ على البنك المركزي ان يحصل من البنك المرخص الذي تنقص لديه نسبة الاحتياطي النقدي غرامة
- نقدية لا تزيد عن بها من قيمة النقص عن كليوم يستمر فيه النقص وتقيد الغرامة على حساب المنطقة ال
- ه _ اذا تكررت المجالفة فللبنك المركزي إن يطبق بالأضافة الى الغرامة أيا من العقوبات المنصوص عليها في المادة (٤٦) من هذا القانون .
- المادة 27 للبنك المركزي ان يصدر او امر البنيب والج المرجعية تنظم في الجريدة الرسميسية، وبوسائل الأعلام الانورق ويحدد فيها :
- أ _ الحد الاعلى لمعدر لاهله الفوز الله ويتقاضا في البناوك المؤج عنة تعلى السه بالاتها الانهاقية التي تمد حه العملاء



ب ــ الحد الاعلى والادنى لمعدلات العمولات التي تتقاضاها على تسهيلاتهـــا الاثتمانية وادارة حسابات العملاء وعلى خدماتها لهم .

ج ــ الحد الاعلى لمعدلات الفوائد التي تدفعها على الودائع لديها .

د _ الحد الادنى للنسبة النقدية من قيمة الاعتمادات المستندية المفتوحة لمستفيدفي الحارج . وللبنك المركزي ان يطلب ايداع هذه النسبة او جزء منها لديه حتى موحد الدفع .

المادة ٤٤ ــ أ ـــ للبنك المركزي ان يصدر لابنوك المرخصة تعليمات او اوامر لاغراض تنظيم كميه القروض والسلف والتسهيلات الاثتمانية الاخرى وانواعها واغراضها وشروطها، بشكل افرادي او اجمالي .

ب ــ للبنك المركـــزي ان يصدر البنوك المرخصـــة تعليمات او اوامر لتحديد استماراتهـــا في داخل

ج – لايكون للتعليمات والاوامر الصادرة بمقتضى المسادتين ٤٤ ، ٤٤ مفعول رجعي وتطبق على جميع انواع المعاملات التي تشملها الاوامر حسب المواعيد المقررة في التعليمات والاوامر .

المادة ٥٥ ـــ أ ــــ على البنوك المرخصة ومؤسسات الافراض المتخصصة ان تزود البنك المركزي في الاوقات وبالطرق التي يحددها بالمعلومات التي يطلبها .

ب ــ وللبنك المركزي ان يطلب اية معلومات اضافية او ايضاحية مـــن احد البنوك المرخصة او احدى مؤسسات الافراض المتخصصة وعلى كل منها تقديم هذه العلومات في مواعيدها المحددة .

المادة ٢٦ ـــ اذا خالف البنك المرخص احد احكام هـــذا القانون او الانظمة او التعليمات او الاوامر الصادرة بمقتضاه فللبنك المركزي ان يفرض ايا من الاجراءات التالية :

ب – تحفيض تسهيلات التسليف الممنوحة اوتعليقها .

وفي حالة تكرر المخالفة فللمجلس بناء على تنسيب المحافظ ان يفرض ايا من العقوبات التالية :

 ج -- منعه من القيام ببعض العمليات و فرض اي تحديد للاثنان يراه مناسبا . د - تعيين مراقب مؤقت للاشراف على سير اعماله .

الفسم السابع العلاقة مع الحكومة

المادة ٧٧ ــ أ ــ البنك المركزي بنك الحكومة ووكيلها المالي وعلى جميج الوزارات والدوائر الحكومية التي يشمل قانسون الميزانية العامة انفاقهسا وايراداتها ان تحصر بالبنك المركسزي فتح حساباتهسا وجميع

ب ـ يجوز البلك المركزي ان يكون بنكا لاي مؤسسة عامة ووكيلا ماليا لهــــا ، ضمن شروط الاتفاق المدي يتم بين البنك المركزي والمؤسسة العامة .

المادة ٨ ٤ ــ ١ ــ يقوم البنك المركزي بالنيابة عن الحكومة أو المؤسسة العامة بما بلي ب ١) حفظ الودائع والحسابات .

٧) أصدار وأدارة القروض العاية التي تطرح للاكتتاب العام .

٣) دفع ايــة اموال في المملكــة او خارجها ، وتحريلهـــا وتحصيلها وقبولها كامانــة وفتح الاعتادات المستندية.

٤) شراء الشيكات والاسناد والاوراق المالية والــــذهب والفضة وللعملات الاجنبية وبيعها او تحويلها او قبولها كامانة .

القيام باية خدمات مصرفية اخرى .

ب ــ للبنك المركزي ان يعين وكيلا له للقيام بهذه الاعمال بالنيابة عنه وذلك عندما يجد ذلك مناسبا وبعد التشاور مع وزير المالبة .

ألمادة ٤٩ ـــ يجوز للبنك المركـــزي ان يعطي الحكومة سلفة مؤقتة بــــدون فاثدة لتغطية عجز مؤتت ناتج عن زيادة المصروفات الحكومية على الواردات شريطة الا تزيد السلفة في اي وقت من الاوقات عن ١٠٪ (عشرة بالماثة) من الواردات المحلية المقدرة في قانون الميزانية العامة المعمول به .

المادة ٥٠ ـــ أ ـــ للبنك المركزي ان يشتري ويبيع السندات المسجلة او لحاملها التي تصدرها الحكومة او المؤسسات العامة بكفالة الحكومة وله ان يحتفظ بها برسم الحفظ الامين لحساب مالكيها شريطة ان لا تزيد مدة استحقاق هذه السندات بعد ان تصبح في حوزته عن عشر سنوات .

ب ... لا يجوز ان يزيد مجموع السندات المسجلة او لحاملها المشار اليها في الفقرة : أ : من هذه المادة والتي يملكها البنك عن ١٠٪ من مطلوبات البنك .

المادة ١٥ – لا يجوز للبنك المركزي ان يمنح تسهيلات للحكومة او المؤسسات العامة بصفة مباشرة او غير مباشرة الا في حدود ما نص عليه هذا القانون .

المادة ٥٢ ــ أ ــ على الدوائر الحكومية ان تزود البنك المركزي بكل المعلومات المتوافرة لديها والــ تي يرى البنك المركزي ضرورة للحصول عليها .

ب ــ على البنك المركزي ان يقدم الحكومة مشورته في كل امر يقسع ضمن الختصاصه ويؤثر في تحقيق اهدافه وللحكومة ان تطلب مشورة البنك المركزي بشأن اي اقتراح او اجراء او معاملة او وضع يتأثر به الاقتصاد الوطني في المملكة .

المادة ٥٣ ــ يستأنس مجلس الوزراء برأي المحافظ هندما تبحث الامور المتصلحة بالسياسة النقدية او المالية او اوضاع الالتان في الملكة.

المادة عد _ أ _ تستأنس الحكومة او المؤسسة العامة برأي الحسافظ عند التفاوض بشأن اي قرض او التمان اجنبي يمنح للحكومسة او للمؤسسات العامة وذلك لبيان اثره عسلي الاستقرار النقدي ووضع المدفوحات الخارجية للمملكة .

ب ــ المجلس الوزراء في الحالات الاستثنائية ذات الاهمية الاقتصادية والمرتبطة بالمصلحة العليا ، ان يطلب الى البنك المركزي تقديم كفالة بضيان تحريل الاقساط المستحقة من قرض او التمان اجني منح للحكومة أو لمؤسسة عامسة في المملكة بالعملة الاجنيسة ، ويقوم البنك المركزي بتحديد شروط الم كرى المرالعملة الإجنية المغلوبة من المنافعة من الم

المادة ٥٥ ـــ البنك المركزي ان يشتري ويمتلك ويبيع اسهم وسندات اية مؤسسة مالية تؤسس في المملكة لتطوير سوق رأس المال او لضهان الودائع او اية مؤسسة مالية اقليمية الانماء او لضهان الاستثمارات ولا يجوز ان يزيد مجموع استثمارات البنك المركزي في هسنذه الاسهم والسندات عن خسين في المائة (٥٠٪) من مجموع رأسماله واحتياطيه العام.

القسم الثامن احكام عامة

المادة ٥٦- تستثنى أية حسارة أو ربح ينجم عن أعدادة تقدير موجودات البنك المركزي ومطلوباته من اللهب أو العملة الاجنبية كنتيجة لاي تغيير في سعر التعادل لاية عملة اجنبية من حساب الارباح والحسائر البنك المركزي وتقيد في حساب خاص بذاك ، والبنك المركزي أن يخصص في السنوات التالية الاموال الكفيلة بتغطية أية خسارة مقيدة في هدذا الحساب الحاص ، ويجوز بتنسيب من المحبلس وموافقة بجلس الوزراء، استعمال أي جزء من الاحتياطي الدام للبنك المركزي لتغطية الحساب الحاص أو أي جزء منه .

المادة ٥٧ ــ للبنك المركزي ان يشتري او يمتلك او يستأجر العقارات وذلك لاستعماله الحاص والقيام بوظائمه فقط .

المادة ٥٨ ــ لا يجوز البنك المركزي ان يتعامل بالتجارة الا في حدود ما سمح له به في القانون ، ولا يجوز ان يكون له نفـــع خاص في اي مشروع زراعي او صناعي او ما شابه ذلك ما عدا ما اتصل باستيفاء ديـــون البنك المركزي شريطة التخلص منه خلال سنتين على الاكثر بعد تملكه له

المادة ٥٩ ــ تبدأ سنة البنك المركزي المااية في ١ كانون الثاني وتنتهي في ٣١ كانون الاول من كل سنة .

المادة ٦٠ على البنك المركزي ان ينشر في الجريدة الرسمية كشفا شهريا بموجوداته ومطلوباته تحت عناوين رئيسية كماكانيت عليه عند اقفال العمل في آخر يوم من كل شهر على ان يتم النشر خيدالال الشهر التالي له .

الماية عن المال المركزي النايقدم لوزير المالية خلال ثلاثة الشهر من انتهاء سنته المالية تقريرا موجزا عن اعمال البنك المركزي خلال السنة بالاضافة الى نسخة الميز أنية السنوية المائة وحساب الارباح والحسائر مصدقة الميز أنية السنوية المائة وحساب الارباح والحسائر مصدقة الميز أنية السنوية المائة من المائة من الحارجين والحسائر مصدقة الميز أنية المائة من المائة من الحارجين والحسائر المائة من المائة المائة المائة المائة المائة المائة من المائة ال

المادة ٢٢ ــ أ ــ بعد نقديم المعلومات المذكورة في المادة السابقة يقوم البنك الركزي باعــــداد تقريره السنوي العام

الله المعالم المناف المركزي ال ياشر اية معلومات يراها جائزة باهتمام الجمهور والمستران

المادة ٢٣٪ بسرية م مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية بتعيين مديقتين جازجين لتدقيق حسليات البنك المركزي وتصديق الميزانية السنوية الهامة وجهناب الادياح والحنار ويحبيد مجلس الوزولي، اجور هؤلاء المدققين

المادة ٢٤ – لا يمكن الغاء البنك الركزي أو تصفيته الآيقانون و

المادة ٢٥ ــ لمجلس الوزراء ــ بناء على تنسيب المجلس ــ ان يعتملون الانظمة الفيزوريَّة لتنفيار آحكام هذا القانون.

. لمادة ٦٦ – أ – يحل هذا القانون محل قانون البنك المركزي المؤقت رقم (٩٣) لسنة ١٩٦٦ وتبقى جميع الانظمة والتعليمات والاوامر والقرارات التي صدرت بموجبه وبموجب قوانين البنك المركزي السابقة لسنة ١٩٥٩ ولسنة ١٩٦٠ سارية المقعول الى ان تعدل او تلغى وتعتبر كأنها صادرة بموجب هذا القانون مالم تتعارض واحكامه

المادة ٦٧ ـــ رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

۱۹۷۱/٥/۱۱

المث يبط المال

صبحيامين عمرو وصفي التل احمد اللوزي عبدالله صلاح ـــر وزير الصحة ووزير دولة وزيرالثقافية والاعسلام _____ة دولــــــة لشؤون رثاســة الوزراء والسياحــة والآثر ــــــار مازن العجلوني فواز الروسان وزير داخلية للشؤون البلديـــة والقرويـــة الاقتصاد الوطني فزاد قاقيش ابراهيم الحباشنه محمد خلف وزيـــر دولـــةلشــؤون وزير التربية والتعليم والاوقساف والشؤون والمقدستأت الاسلاميسة الشؤون الاجتماعية والعمل الاشغال العامة مصطفى دودين منب المصري

Sport in the

نحق الحسين للفعل منتر والمنكة للوالا برالماتمب

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة : ـــ

قانون رقم (۲۳) لسنة ۱۹۷۱

قانون البنوك

الفصل الاول

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قالون البنوك لسنة ١٩٧١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ – يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

> المملكة الاردنية الحاشمية . تعنى كلمة (الملكــة)

البنك المركزي الاردني . تعني عبارة (البنك المركسزي) عجلس ادارة البنك المركزي الاردني .

تعني كلمة (المجلسس) محافظ البنك المركزي الاردني . تعنى كلمة (المحافسظ) .

. نائب محافظ البنك المركزي الاردني . تعني عبارة (نائب المحافظ)

اية شركة مساهمة عامة مسجلة وسمح لها بالعمل وفق احكام قانون تعنى كلمة (الشركـــة)

الشركات المعمول به في المملكة .

الشركة التي رخص لهـــا بتعاطي الاعمال المصرفية وفق احكام تعني عبارة (البنك المرخص)

جبيع الحدمـــات المصرفية لاسيما قبول الودائع واستعمالها مـــع تعنى عبارة (الاعمال المصرفية)

الموارد الاخرى للبنك في الاستثمار كليا او جزئياً بالاقراض او باية طريقة اخرى يسمح بها هذا القانون .

اية عملة او مطالبة او رصيد او اثنمان بعملة غير العملة الأردنية ﴿

تعني عبارة (العملة الاجنبية)

اية علمة يمكن التعامل بها في الاسواق المالية ويمكن تحويلها يحرية تعني عبارة (عملة قابلة للتحويل) وباسعار تتفق واحكام اتفاقية صندوق النقد الدولى .

الملحق رقم(١)

اقسم بالله العظيم ان اكـــون مخلصاً للملك والوطن ، وان اكرس كل امكاناتي للقيام بالواجبات الموكولة الي كمحافظ/نائب المحافظ/عضو مجلس الادارة/في البنك المركزي الاردني بكل اخلاص ونزاهـــة ، وان احافظ على القانون وعلى سرية كافة القرارات والمعاملات السرية التي اطلعت عليها والمتعلقة باعمال البنك المركزي . .

الملحق رقم (٢)

اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصا للملك والوطن ، وان احافظ على القوانين والانظمة ، والتعليمات المعمول بها في البنك المركزي الأردني ، وان اكرس كل امكاناتي للقيـــام بالواجبات الموكولة الي باخلاص وامانة ونزاهـــة ودقة واستقامة ، وان احافظ على سرية القرارات والمعاملات السرية المتعلقة وعمال البنك المركزي كـــافة سواء اطلعت عليها بمكم عملي او عن اي طريق آخر ، وان لا اسمح لاي انسان غير مفوض بالاطلاع عليها .

الفصل الثاني

ترخيص البنوك

- المادة ٣ ــ أ ــ لا يجوز الا لبنك مرخص تعاطي الاعمال المصرفية في المملكة .
- ب _ يصدر الترخيص عن البنك المركزي وفقا لاحكام هذا القانون .
- ج لا يجوز اصدار الترخيص الا لشركة مساهمة عامة، ولا تخضع فروع البنوك الاجنبية لهذا الشرط!.
 - د 🗕 لا تخضع لاحكام الفقرة السابقة فروع البنوك الاجنبية التي يرخص لها بالعمل في المملكة .
- هـ تعتبر البنوك المرخص لها بتعاطي الاعمال المصرفية بعـــد نفاذ هذا القانون بنوكا مرخصة بمقتضى
 هذا القانون .
- المادة ٤ ــ أ ــ على كل شركة ترغب في تعاطي الاعمال المصرفية في المملكة ان تتقدم الى البنك المركزي بطلب ترخيص قبل قيامها بذاك .
- ب اذا رغبت مجموعة من الاشخاص في تأليف شركة لتعاطي الاعمال المصرفية في المملكة ، فعليها
 قبل تسجيل الشركة بمقتضى احكام قانون الشركات ان تقدم طابا خطيا بذاك الى البنك المركزي
 فاذا وافق البنك المركزي وتم تسجيل الشركة صدر الترخيص تبعا لذاك .
- ج عند النظر في طلب الترخيص يجوز البنك المركزي ان يطلب المعلومات الكفيلة باقناعه بان رأسمال الشركة وارباحها المنتظرة وادارتها وحاجة البلد الى خدماتها تبرر اصدار الترخيص المطلوب.
- المادة هــــ أــــ لا يجوز ان يقل رأس المال العامل في المملكة لاي بنك مرخص في اي وقت من الاوةت عـــن (١٠٠٠ (٢٥٠) دينار .
- ب- على كل شركة اجنبية رخص لها بالعمل كبنك في المملكة ان تحول اليها دفع واحدة وبعملة قابلة التحويل مبلغاً لا يقل عن (٢٥٠ر ٢٥٠) دينار قبل ممارسة الاعمال المصرفية .
- ج لا يجوز لاي بنك مرخص ان يخفض رأسماله المدفوع في المملكة الا بموافقة البنك المركزي شريطة الايقل عن الحد الادنى المقرر في الفقرة « أ « •ن هذه المادة .
 - د يجوز للبنك المركزي ان يحدد الحد الادنى للنسبة بين حساب راس المال والودائع .
- المادة ٦ اذا تخالفت الشركة التي رخص لها بالتعامل بالاعمال المصرفية عن ممارسة اعمالها مدة ستة اشهر من تاريخ تبليغها الترخيص فللبنك المركزي ان يلغي الترخيص او ان يمددالترخيص لمدة اقصاها ستة اشهر اخرى.
- المادة ٨ ـ لا يجوز لاي شخص بعد نفاذ هذا القانون ان يستعمل لفظة (بنك) او ما يقابلها باللغة العربية واللغات الاجنبية او اية لفظة تدل على الاعمال المصرفية في اي من اوراةـــه او وثائقه الحاصة الا اذا كان بنكا -رخصا او صدر قرار بذلك من مجلس الوزراء :

- المادة ٩ أ لا يجوز لاي بنك مرخص ان يفتح فرعا جديدا في احدى مدن المملكة او ان ينقل فرعا من مدنة . الى اخرى في المملكة دون الحصول على اذن مسبق من البنك المركزي .
- ج ـــ لا يجوز لاي بنك مرخص ان ينهي اعماله في المماكة او ان يتوقف عنها الا باذن خطي من البنك المركزي وللاخير ان يضع طريقة انهاء العمل وشروطه .
- ب _ لا يجـــوز لاي بنك مرخص مسجل في المملكة ان يندمج او يساهم في رأسمال بنك مرخص آخر دون اذن خطي مسبق من البنك المركزي .
- ج _ لا يجوز لاي بنك مرخص في المملكة ان يجري اي تعديل في عقد تأسيسه او في نظامه الداخلي الا بعد موافقة البنك المركزي الخطية .
- د ــ اذا رفض البنك المركزي الموافقة على اي طلب مقــدم بمقتضى هذه المادة فالبنك الرخص ان
 يستأنف قرار البنك المركزي الى مجلس الوزراء خـــالال (٣٠) يوما من تاريخ اشعاره بالرفض
 و يكون قرار مجلس الوزراء نهائيا و بجب ان يصدر خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الاستئناف.

القصل الثالث

الاعمال الممنوعة

- المادة ١١ ـ أ ـ لا يجوز لاي بنك مرخص ان يمنح اي عميل تسهيلات المهانية او كفالة يزيد مجموع النزاماتها في اي وقت عن ٢٥٪ من رأسمال البنك المانهـوع في المملكة واحتياطيه القانوني الا بموافقة البنك المدند واحتياطيه القانوني الا بموافقة البنك المدند واحتياطيه القانوني الا بموافقة البنك المركزي الحطيـة . ولا تطبق احكام هذه الفقرة على التسهيلات الانهانية التي تمنح الحكومة ومؤسساتها العامـة .
- ب _ لايجوز لاي بنك مرخص ان يمنح اية تسهيلات اثبانية لعميل بضيانة اسهمه في البنك المرخص.
- ج _ لايجوز لاي بنك مرخص ان يمنح اثمانا يزيد عن الف دينار لعضو في مجلس ادارة البنك المرخص او لاى شركة من الشركات العادية او المساهمة الحصوصية المحدودة يكون العضو مصلحة فيها بصفته شريكا بنسبة تزيد عن ١٠٪ من رأسمالها الا بموافقة البنك المركزي الحطية . كما لا يجوز لاي بنك مرخص ان يمنح اثمانا لموظف او مستخدم فيه اذا كان هذا الاثمان يزيد عن مجموع رواتبه في النستة الا بموافقة البنك المركزي .
- د ـــ لايجوز لاي بنك مرخص ان يعمل منفرداً او مشتركا في تجــــارة الجملة او المفرق لحسابه او على اماس العمولة بما في ذلك الاستيزاد او التصدير الالغرض استيفاء ديون مستحقة .



الفصل الحامس الحد الادنى للموجودات الساللة

للادة ١٧ – أ – على كل بنك مرخص ان يحتفظ بالحسد الادنى الذي يقرره البنسك المركزي من الموجسودات السائلة التالمية :

- ١ المسكوكات واوراق النقد الاردنية .
- ٣) صافي الارصدة الدائنة لدى البنوك المرخصة الأخرى في المملكة .
- ٤) صافي الارصدة الدائنة بالعملات الاجبية لدى البنوك في الحارج .
- ه) السنادات الحكومية الصادرة عن الحكومة او بكفالتها والسبقي يستحق دفع قيمتها في مسادة اقصاها سنة واحدة .
- ٢) السندات المالية الاجنبية القابلة للتداول في الاسواق المالية العالمية وانحررة بعملة قابلة التحويل
 والتي يستحق دفع قيمتها في مدة اقصاها سنة واحدة .
- اية ووجودات اخرى يعتبر هاالبنك المركزي موجودات سائلة كالكبيالات التجارية وغير ها .
 يكون الحد الادنى لهذه الموجودات السائلة على شكسل نسبة مثوية من ودائع البنك المرخص على عختلف انواعها ويحدد البنك المركزي هذه النسبة شريطة ان لانقل عن ٢٥٪ .
- ج ــ يقرر البنك المركـــزي طريقة احتساب الموجودات السائلة لاغراض هـــذه المادة وعلى كل بنك مرخص ان يوفق اوضاعه واحكامها خلال ستة اشهر من نفاذ هذا القانون .
- د _ على البنك المركزي ان يفرض على البنك المرخص الذي لا يحتفظ بالحد الادنى المقرر من الموجودات السائلة غرامة نقدية مقدرها _ _ _ من قيمة النقص عن كل يوم يستمر فيه هذا النقص ، وفي حالة فرض الغرامة يكون على البنك المرخص ان يقدم بيانا وفق النموذج المعد لهذه الغاية في التواريخ التي يحددها البنك المركزي .
- اذا تكررت المحالفة ، فللينك المركزي ان يطبق بالاضافة الى الغرامة ايا من العقوبات المنصوص عليها في المادة (٢٩) من هذا القانون .

الفصيل السادس معلومات البنوك المرحصة

- المادة ١٨ على كل ينك مرخص ان يزود البنك المركزي بالمعلومات الدورية التي يطلبها لتنفيذ غاياته وذلك في المواعيد ووفق النماذج التي يقررها، ولابنك المركزي ان يطلب معلومات اضافية اذا رأى ضرورة لايضاح المعلومات الدورية ، وعلى البنك المرخص ان يقلمها في المواعيد المحددة :
- المادة ١٩ ـــ للبنك المركزي ان ينشر كايا او جزئيا المعلومات التي تزوده بها البنوك المرخصة وذلك في الاوقات التي يقررها شريطة ان لايكون في نشرها كشف لاعمال اي بنك مرخص الا اذا حصل البنك المركزي على موافقة ذلك البنك الحطية ٢

لا يجوز لاي بنك مرخص ان يساهم في اي مشروع بجاري او صناعي او زراعي او اي مشروع
 آخر او ان يشتري اسهم وسندات هذا المشروع بمقدار يزيد في مجموع هذه المساهمات عن ٥٥٪
 من رأس المال العامل البنك المرخص واحتياطيه في المملكة . ويستثنى الاستثمار في مؤسسات التنمية
 الاقتصادية المحلية التي يوافق البنك المركزي على المساهمة فيهاكما تستثنى المساهمة الناتجة عن استيفاء
 دين مستحق وعنداذ يجب التخلص من هذه المساهمة خلال مدة لاتتجاوز سنتين .

و – لا يجوز لاي بنك مرخص ان يمثلك عقارا ما عدا ما كان ضروريا لادارة اعماله ولاسكان موظفيه وخدمتهم ، ولا يحول ذلك دون تأجير البنك المرخص لقسم من عقاره الذي يستعمله لاعماله المصرفية شريطة الحصول على موافقة البنك المركزي كما لا يحول ذلك دون امتلاك عقار وفساء لدين مستحق شريطة التخلص من هذا العمّار خلال مدة لا تتجاوز سنتين .

ز - لا يجوز لاي بنك مرخص ان يمنح قروضا او سلفا لغايات انشاء او شراء عقار سكني او تجـــاري
 تريد في مجموعها عن ٢٠٪ من و دائع البنك المرخص الا اذا كان متخصصا بالقروض العقاريـــة
 وحصل على موافقة البنك المركزي .

المادة ١٢ -- على كل بنك مرخص يجا. في عملياته الجارية ما يخالف احكام المادة (١١) اعلاه ان يزود البنك المركزي بكشف عن المخالفات خلال ثلاثة اشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون وعليه ان يوفق اوضاعه خلال المدة التي يقررها البنك .

الفصل الرابع

الاحتياطي والارباح والموازنة

المادة ١٣ – على كل بنك مرخص ان يقتطع كل سنة عشرة في المائة (١٠٪) من ارباحه الصافية في المملكة يخصص لحساب الاحتياطي القانوني للبنك حتى يساوي هذا الاحتياطي رأسمال البنك العامل في المملكة . ويقوم هذا الاقتطاع مقام الاقتطاع الاجباري المنصوص عليه في قانون الشركات المعمول به .

المادة ١٤ ــ لا يجوز لاي بنك مرخص ان يوزع ارباحا على المساهمين قبل اقتطاع كامل مصاريفه التأسيسية وتغطية اي نوع من الحسارة او المصاريف التي لا تقابلها موجودات حقيقية . ولابنك المركزي ان يوافسـق على القنطاع هذه المصاريف او الخسارة على عدد من السنين شريطة الا يزيد هذا العدد عن خمس سنوات .

المادة ١٥ ــ على كل بنك مرخص ان :

- يعرض، ولمدة ثلاثة اشهر على الاقل، وفي مكان بارز في مكاتبه و فروعه، ميز انيته السنوية العمومية الاخيرة المصدقة من فاحص حسابات قانوني مع قائمة باسماء اعضاء مجلس ادارته وعليه ان ينشر هذه الميز انية في احدى الصحف اليومية المحلية ، وإذا كان البنك المرخص اية فروع في خسارج المملكة فله ان ينشر ارقام ميز انيته الاجالية الى جانب ارقام ميز انيته السنوية الحاصة بالمملكة :
- ب يقدم خلال ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء سنته المالية الى البنك المركزي نسخة من ميز انيته السنوية وحساب الارباح والحسائر الناجمسة عن اعماله في المملكسة في تلك السنة مصدقسة من فاحص حسابات قانوني :

المادة ١٦ ... تبدأ السنة المالية لجميع البنوك المرخصة في ١ كانون الثاني وتنتهي في ٣١ كالون الاول من كل سنة .

Just in the

الفصل السابع تفتيش البنوك المرخصة

المادة ٢٠ أ = على البنك المركزي ان يكلف موظفا او اكثر من موظفيه بفحص دفاتر اي بنك مرخص وتدقيق حساباته ووثائقه الاخرى على ان يتم ذلك مرة واحدة في السنةعلى الاقل • وعلى ادارة البنك المرخص وجميع موظفيه ان يقدموا لموظفي البنك المركزي سميع الدفاتر والحسابات والوثائق المطلوبة واية تسهيلات لازمة لانجاز الفحص على وجه كامل .

ب ــ تعتبر جميع المعلومات التي يطلع عليها اي موظف في البنك المركزي خلال عمليات التفتيش سرية ومكتومة ه

والبنك المركزي بعد ذلك أن يصدر امره الى البنك المرخص بالتوقف عن الاعمال والاساليب المضرة وتصحيح الاوضاع الناجمة عنها .

الفصل الثامن التدقيق الخارجي للبنوك المرخصة

المادة ٢١ – أ – على كل بنك مرخص ان يعين من بين فاحصي الحسابات القانونيين المرخصين بالعمل في المملكة سنويا مدققا لحساباته شريطة ان لا يكون هذا المدقق مدينا للبنك المرخص والا يكون له منفعة فيه ، والا يكون مديرا او موظفا او مستخدما او وكيلا للبنك المرخص ولا يعتبر ايداع المدقق لامواله في البنك المرخص او املاكه لاقل من ٥ ٪ من اسهمه منفرة خاصة بفاحص الحسابات القانوني . ب اذا تأخر بنك مرخص في تعيين مدقق لحساباته لمدة تتجاوز ثلاثة اشهر ، فلابنك المركزي ان يعين مدققا مرخصا له وان يقرر اتعابه التي يجب ان يدفعها البنك المرخص .

ج - على مدلقي حسابات البنوك المرخصة ارسال نسيخ من تقارير هم المتضمنة تفاصيل تدقيق ومراجعة حسابات البنوك المرخصة ووثائقها الاخرى الى البنك المركزي مباشرة كما ان للبنك المركزي ان يطلب من مدقق حسابات البنك المرخص اية معلومات او تفصيلات اضافيسة عن اوضاع البنك المرخص الذي دقق حساباته .

الفصل التاسغ احكام مختلفة

المادة ٢٢ - يجوز الاندماج بين بنك مرخص وآخر او اكثر وذلك بموافقة المجلس وضمن الشروط والترتيبات التي يقررها البنك المركزي بهذا للشأن .

المادة ٢٣ ــ أ ــ أذا أشرف بنك مرخص على التوقف عن الدفع ؛ أو توقف عن الدفع لاي سبب أو صدر قرار من مرجع محتص بايقاف أعماله كليا ، فللبنك المركزي أن يتولى فورا أدارة أعمال هـــــذا البنك والاشراف على حفظ أمواله ووثائقه ومستنداته بالطرقالتي يراها مناسبة لحماية مصالح المودعين فيه.

- ب_ اذا كـان البنك المرخص شركة اجنبية فــلا يجوز له او لفروعه العاملة في المماكــة التصرف بموجودات البنك المرخص او تحويـــل اي منها الى الشركة الام الا بعد تعديد كافة النز اماتـــه في المملكة .
- ج _ اذا تقررت تصفية البنك المرخص. يمارس انبنك المركزي جميع الصلاحيات المنوطة بالمصفي وفق احكام القانون .

المادة ٢٤ _ يجوز البنك المركزي الغاء ترخيص اي بنك عامل في المملكة في الحـــالات التالية :

- أ _ بناء على طلب البنك ذي العلاقة .
- ب ــ اذا اشهر الهلاسه او تقررت تصفيته .
 - ج ــ اذا اندمج في بنك آخر .
- د ـ اذا تكرَّرت مخالفاته لاحكام هذا القانون بشكل يهدد مصلحة الودعين.
- المادة ٢٥ أ يفقد عضو مجلس ادارة اي بنك مرخص او مديره العام او اي مدير فيه اواي وظف آخر فديه مركزه او وظيفته اذا حكم عليه من محكمة مختصة بجناية او جنحة في جريمة اخلاقية من جرائم السرقة او الاحتيال او الاختلاس او النزوير او الافتراءاو الرشوة او سوء الانتهان او اذا انخذت المحكمة قرارا مجمعة الرائية ، او اذا لم يتمكن من الوفاء بديون البنك المرخص عليه .
- بــ لايجوز لعضو في مجلس ادارة بنك مرخص صدر حكم من محكمة مختصة بتصفية اعماله اوسحبت
 . رخصته او لمدير فيه أن يعمل في بنك مرخص آخر دون موافقة البنك المركزي .

المادة ٢٦ – على مجلس ادارة اي بنك مرخص او مديره العام او اي مدير اوموظف فيه ان :

أ _ يتخذ الحطوات الكفيلة بتطبيق احكام هذا القانون واي قانون آخر معمول به وذي صلة باعمال المنه ك المدخصة .

ب ــ ان يتخذ الحطوات الكفيلة بتأمين دقة وصحة العلومات التي يطلبها البنك المركزي بموجــب احكام هذا القلفون او اي قانون اخر يتصل باعمال البنوك المرخصة .

المادة ٢٧ ــ أ ـــ تعطل البنوك المرخصة في الايام وللمدة التي يقررها المحافظ بعد النشاور مع البنوك المرخصة ·

ب ــ والمحـــافظ في الحالات الطارثة والمناسبات الحاصة ان يعلـــن تعطيل البنوك المرخصة او اي منها بجميع فروعها او اي منها للمدة التي يقررها .

للادة ٢٩ ــ اذا خالف البنك المرخص احد احكام هذا القانون او الانظمة او التعليمات او الاوامر الصادرة بمقتضاه فللبنك المركزي ان يفرض ايا من العقوبات التالية :

_ التنبيــه

Josh in 120

نحى الحسيق لللعل من المنت المنت المنترك الماتمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستــور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب

نصادق على الفانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قائمون رقم (۲۶) لسنة ۱۹۷۱

قانون المؤسسة العامة للتأمين

00-82-00

الماءة ١ ـــ يسمى هذا القانون (قانونالمؤسسة العامة للتأمين لسنة ١٩٧١) ويعمل به •نتاريخ نشره في الجريدة الرحمية.

المادة ٢ ـــ يكون الكلمات التالية المعاني المحددة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذاك : ـــ

تعني كلمة (المملكة) المملكة الاردنية الهاشمية

تعني كلمة (المجلس) مجلس ادارة المؤسسة المشكل بموجب هذا القانون.

المادة ٣ ـــ أ ــ تؤسس في المملكة مؤسسة عامة للتأمين يكون لها الشخصية الاعتبارية والاستقــــلال المالي والاداري ويجوز لها ان تمتلك وتتصرف بممتلكاتها وان تتعاقد وان تقيم الدعاوى وتقام عليهــا باسمها . وتعتبر تاجرا في علاقاتها مع الغير .

ب ــ تعفى المؤسسة من كافة الضرائب والرسوم بما في ذلك رسوم طوابع الواردات كما تعفى معاملات التأمين من هذه الرسوم وينزل قسط التأمين من دخل المكلف لغايات تطبيق قانون ضريبة الدخل . جــ تحصل اموال المؤسسة وفق احكام قانون تحصيل الاموال الاميرية .

المادة ٤ ــ يكون مركز المؤسسة في العاصمة ولها ان تؤسس فروعا ومكاتب في المملكة او ان تغلقها .

المادة o ــ تصدر المؤسسة عقود تأمـــين ضد اخطار الحرب والفتن الداخليـــة وغير ها من المحاطر التي لا يشملهــــا التأمين العادي .

المادة ٦ _ أ _ يكون رأسمال المؤسسة المصرح به نصف مليون دينار تدفعه الحكومة فور نفاذ هذا القانون ويسمح لشركات التأمين العاملية في المملكة بالمساهمة في رأسمال المؤسسة اذا رغبت في ذلك ، عندها يزاد رأس المال بقيمة هذه المساهمة .

ب ـ تنتقل الى المؤسسة فور نفاذ هذا القانون جميع مبالغ التأمينات النقدية والتأمينات المودعة لامروزارة الاقتصاد بمقتضى المادة (٩) من قانون مراقبة اعمال التأمين رقم ولسنة ١٩٦٥ وذلك بنفس شروط ايداعها.
 ب ـ لمؤسسة في المظروف الطارئة ان تقرّض الامرال اللازمة لتغطية المتراماتها من البنك المركزي او اي مصدر آخر بالشروط التي يتم الاتفاق عليها . واذا تعذر الحصول على الاموال الضرورية من اي مصدر آخر يترتب على البنك المركزي ان يقدم لها القروض بالمبائغ اللازمة لتسديد التزاماتها .

ب ــ تخفيض تسهيلات التسليف الممنوحة له او تعليقها .

وفي حالة تكرر المحالفة فللمجلس بناء على تنسيب المحافظ ان يفرض ايا من العقوبات التالية :

١ منعه من القيام ببعض العمليات وفرض أي تحديد للاثمان يراه مناسبا ٠

٢) تعيين مراقب وقت للاشراف على سير اعماله •

٣) الغاء ترخيصه ٠

المادة ٣٠ ــ لمجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس ان يضع الانظمة اللازمة لتنفيذ اغراض هـــذا القانون وبصورة خاصة الانظمة التي تبيح للبنك المركزي الحصول على المعلومات من الشركات او المؤسسات التي تقبل الودائع او تمنح التسهيلات الاثمانية وان يقوم بتفتيش قيودها وحساباتها ٠.

المادة ٣١ – أ – تعتبر فروع أي بنك مرخص في المملكة ومكاتبه الحاصة بادارة هذه الفروع بنكآ واحداً لغايات هذا القانون .

ب – للبنك المركزي ان يصدر التعليمات الضرورية لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٣٢ ــ أ ــ يلغى قانون البنوك المؤقت رقم (٩٤) لسنة ١٩٦٦ .

ب ـ تلغى احكام القوانين الاخرى المتصلة بالبنوك المرخصة اذا تعارضت مع احكام هذا القانون •

ج - تبقى جميع الانظمة والتعليات والاوامر والقرارات التي صـــدرت بموجب قانون مراقبة الهنوك لسنة ١٩٥٦ واسنة ١٩٦٦ سارية المفعول وتعتبر انها صادرة بموجب احكام هذا القانون الى انتعدل أو تستبدل أو تلغى .

المادة ٣٣ ـــ رثيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

المحتين بطسلال رئيس الــــــوزراء ووزير الدفــــــاع الأنشماء والتعممم عبد الله صلاح احمد اللوزي وصفي التل صبحي امين عمرو وزير الثقافسة والإصلام وزير الصحة ووزير دولة لشؤون رئاســة الوزراء اميل الغوري وزير داخلية للشؤون الاقتصــاد الوطني البلديسة والقرويسة عمر الذابلسي فؤاد قاقيش وزير دولة للدؤون وزير التربيسة والتعليم والاوقاف الاشغال العامية ــــة والعمــل والشؤون والمقدسات الاسلامية رفساسة السوزراء منيب المصري مصطفى دودين

April sin flags

المادة ٧ ــ تحصر المؤسسة جميع اعمالها المصرفية مع البنك المركزي وتلتزم بايداع جميع اموالها لديه .

المادة ٨ – أ – تقيد جميع ارباح المؤسسة في حساب احتياطي خاص ما دام رأس المال حكوميا، وفي حالة المساهمة يجوز توزيع الارباح بنسبة المساهمات على الا تتجاوز نسبة الربح المسوزع في اية سنة عن ١٠٪ من رأس المال.

ب ــ تستثمر اموال المؤسسة في اذونات خزينة الحكومة الاردنية ويجوز استثهارها بموافقة وزير المالية في اي شكل آخر من اشكال الاستثمار .

ج ـ يجوز للمؤسسةقبول هباتمالية او عينيةلاغراض الوفاء بالنزاماتها نحوالمؤمنين بموافقة مجلسالوزراء.

المادة ٩ – أ – تؤمن المؤسسة ضد مخاطر الحربوالفتن الداخلية تأميناً كاملا اوجز ثياً على الممتلكات الخاصةالتالية:

٢) ابنية المصافع وآلاتها ومنتوجاتها وموادها الاولية .

٣) ابنية المتاجر ومستودعاتها ومحزوناتها

٤) السلع والبضائع قيد النقل وفي البوندد .

السيارات والشاحنات والآليات الزراعية وغيرها.

ب ــ لا تختص المؤسسة بالتأمين على السفن او الطائرات .

بح – المؤسسة ان تصدر عقداً موحداً التأمين على الحياة ضد محاطر الحرب والفتن الداخلية بمبلع لايتجاوز
 الالف دينار المؤمن الواحد . ويكون هذا النوع من التأمين اختياريا .

ج – لا يجوز أن تدفع اية تعويضات عن اية خسارة غير مشمولة بعقد تأمين صادر عن المؤسسة .

المادة ١١ – للمؤسسة ان تفسح المجال امــــام شركات التأمين العاملة في المملكة بتحمل بعض المحاطر المؤمن عليها لدى المؤسسة كليا أو جزئياً لقاء نسبة او نسب معينة من رسوم التأمين واقساطه . ولامؤسسة ان تعيد التأمين في الحارج باية نسبة من تأميناتها وبالشروط التي يتفق عليها .

المادة ١٢ ـــ لا يجوز ان يزيد مبلغ التأمين عن القيمة الحقيقية لل.متلكات المؤمن عليها كما لا يجوز ان يتجاو زمبلغ التعويض مقدار التأمين او قيمة الحسارة الحقيقية ايهما اقل .

المادة ١٣ – أ ــ لغايات تطبيق احكام هذا القانون تحدد بقرار من مجلس الرزراء الحالات التي تعتبر حالات حرب وفتناً داخلية ,

بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس لجنة مختصة يغلب عليها تمثيل القطاع العام لتقدير التعويض عن آية خسارة مشمولة بمقتضى احكام هذا القانون والمؤمن حق الاعتراض عليه المجلس الذي يكون قراره نهائياً.

المادة ١٤ – تدفع التعويضات المقررة كاملا كما يجوز تقسيطها في الحالات التي يراها المجالس . والمؤسسة ان تقوم باصلاح الاضرار بالطريقة الني تراها مناسبة .

المادة ١٥ ــ يبدأ العمل باصدار عقود التأمين اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القانون ونشره في الجريدة الرسمية •

المادة ١٧ ــ أ ــ يتولى ادارة المؤسسة مجلس ادارة مؤلف من :

عافظ البنك المركزي رئيساً
وكيل وزارة المالية نائبا الرئيس عضوا
وكيل وزارة الاقتصاد الوطني عضوا
امين عام مجلس الاعمار عضوا
رئيس اتحاد الغرف التجارية عضوا
ممثل عن الملاكين يعينه مجلس الوزراء – عضوا
ممثل عن شركات التأمين يعينه مجلس الوزراء – عضوا

ب ــ يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه مرة واحدة على الاقل في الشهر او كاما دعت الحاجة الى ذلك •

ج _ يكتمل النصاب القانوني لاجتماع المجلس بحضور اربعة اعضاء شريطة ان يكون احدهم الرئيس أو
 نائبه وتتمخد القرارات بالاغلبية المطلقة للحاضرين واذا تساوت الاصوات يكون رأي الجانب الذي
 فيه الرئيس هو الارجح •

المادة ١٨ ــ تناط بالمجلس الصلاحيات التالية : ــ

١ _ رسم السياسة العامة المؤسسة.

٢ ــ تحديد البدلات والرسوم والافساط السنوية للتأمين .

٣ ــ وضع نماذج عقود التأمين ونصوصها .

٤ ــ تنسيب اعضاء لجان التقدير لمجلس الوزراء.

ه ... وضع مشاريع الانظمة اللازمة لسير اعمال المؤسسة ورفعها لمجاس اأوزراء لاقرارها ؟

٦ - اصدار التعليمات الداخلية التطبيقية لادارة المؤسسة .

∨ _ تصديق الميزانية السنوية وحساب الارباح والحسائر والتقرير السنوي للمؤسسة .

٨ ــ الموافقة على تأسيس المكاتب والفروع واغلاقها .

Sport in 120

نى دائسين لللعل منك والملكة لللالانيدالهائمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي وتأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة : ــ

قانون رقم (۲۵) لسنة ۱۹۷۱

قانون المؤسسة الصحفية الاردنية

00-**24**-00

المادة ١ ــ يسمى هذا القانون (قانون المؤسسة الصحفية الاردنيــة لسنة ١٩٧١) ويعمل بـــه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ يكون للكلمات التالية الواردة في هذا القانون او اي نظام صادر بمقتضاه المعاني المحددة ادنــــاه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

المملكة المملكة الاردنية الهاشية .

المؤسسة المؤسسة الصحفية الاردنية المؤلفة بموجب هذا القانون .

لمجلس مجلس ادارة المؤسسة .

المدير مدير عام المؤسسة .

المطابع جميع الآلات والادوات والمواد التي تستعمل لغرض طبع او تحضير اي مطبوعة تصدره المؤسسة .

المادة ٤ ــ للمؤسسة شخصية معنوية ذات استقلال مالي واداري تمارس الصلاحيات المنصوص عليها في هذا القانون او اية انظمة تصدر بمقتضاه ، ولهـــا ان تقاضي وتقاضى بهذه الصفة ، وان تمتلك الاموال وحق البيـــع والرهن والاقتراض وقبول التبرعات والهبات ولها ان تنيب عنها في الاجراءات القضائية النائب العــام او احد موظفيها او اي محام بوكالة عامة او خاصة .

المادة ٥ _ يكون مركز المؤسسة في العاصمة ولها ان تؤسس فروعا وان تقوم بنشاطها في اي مكان في المملكة .

المادة ٣ ــ تتولى المؤسسة طباعة ونشر وتوزيع اية مطبوعة يرخص بها لها او لسواها من الهيئات الرسمية او الاهليسة او الافراد وفق الاسس التي يحددها المجلس : المادة ١٩ -- يعين للمؤسسة مدير عام بارادة ملكية ويحدد راتب وعلاواته المتكررة وغير المتكررة و تعويضاته ومكافآته وغير ذلك من الحقوق المالية التي يستحقها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس ، ويمارس الصلاحيات التالية : _

أ ــ تنفيذ السياسة العامة للمؤسسة التي يضعها المجلس .

ب - ادارة المؤسسة على الوجه الذي يضمن تحقيق اهدافها المنصوص عليها في هذا القانون وبوجه عـــام
 يعنبر المسؤول عن تنفيــــذ جميع الامور المتعلقة بالمؤسسة والتي لم تحصر بالمجلس حسب احكـــام
 هذا القانون .

المادة ٣٠ ــ يحدد النظام الحاص بالموظفين في المؤسسة شروط استخدامهم وسائر الامور الاخرى المتعلقة بهم .

المادة ٢١ – يجوز انتداب او اعــــارة اي موظف في الحكومة او اية مؤسسة عامة للعمل في المؤسسة عملا متفرغا او جزئيا لقاء الرواتبوالمكافآتالتي يقررها المجلس، ويعتبر عمل الموظف في المؤسسة استمرار العمله السابق.

المادة ٢٢ – تتعاون الادارات الحكومية والبلديات والمجالس القروية في اصدار عقود التأمين وفي غير ذلك من الاعمال التي تطلبها المؤسسة .

المادة ٣٣ – تمسك المؤسسة حسابات اصولية منظمة ويعين مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس مدققين خارجيين لتدقيق حسابات المؤسسة وحساب الارباح والحسائر ويحدد المجلس اجور هؤلاء المدققين .

المادة ٢٤ ــ تبدأ السنة المالية لامؤسسة في اليوم الاول من شهر كانون الثاني وتنتهي في الحادي والثلاثين -ـــن كانون الاول من كل سنة .

المادة ٢٥ ــ لا تصفى المؤسسة ولا نحل الا بقانون .

المادة ٢٦ ــ لمجلس الوزراء ان يصدر الانظمة الضرورية لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢٧ ــ رثيس الوزراء والوزراء مكافون بتنفيذ احكام هذا القانون .

1941/0%1. المحتين بطسلال رئيس الـــــوزراء ووزيـر الـدفـــــاع الانشساء والتعمسير عبدالله صلاح أحمد اللوزي صبحي امين عمرو وصفي التل وزيسر الثقافسة والاعلام ــــر وزيـــــو وزير الصحة ووزير دولة والسياحة والآثـــ العدايــــة دولـــة لشؤون رثاسة الــوزراء عدلان ابو عوده فواز الروسان اميل الغوري ــر وزيـــر داخلية الشؤون الزراعــــة الاقتصاد الوطــي البلديـــة والقرويـــة فؤاد قاقيش وزيسر النربيسة والتعلسيم والاوقساف والشسؤون والمقدسات الاسلاميسة وزير دولة لشؤون الاشغال العامية الاجتماعية والعمل رثاسة الوزراء منيب المصري مصطفى دودين محمد النشع

April on teap

```
۸٣٦
         المادة ١٥ ــ أ ــ يعين المدير العام بقرار من مجلس الوزراء وبارادة ملكية او بمارس الصلاحيات النالية : ــ
                                      ٠ _ تنفيذ السياسة العامة المؤسسة التي يضعها المجلس .
  ٧ _ يكون مسؤولاً عن ادارة المؤسسة وتحقيق اهدافها وبوجه عــــام يعتبر •سؤولاً عن جميــــع
                                الامور المتعلقة بها غير المناطة صراحة بمجلس الادارة .
                                         ٣ ــ يكون مسؤولاً عن الجهاز التنفيذي وادارته .

    عنولى امانة سر المجلس الاشراف على المخابرات و ضبط محاضر الجلسات .

                                             ب ـــ يحدد راتب المدير وحقوقه المالية بقرار التعيين .
                                       المادة ١٦ – يشترط في المدير ان يكون اردنيا وحائزًا على مؤهل جامعي .
 المادة ١٧ – تحدد شروط تعيين وظفي الجهاز اللازم لادارة اعمال المؤسسة والاشراف عليهم وعزلمم واختصاصاتهم
                   واجازاتهم ومكافآتهم وصندوق ادخارهم وسائر ما يتعلق بهم من الشؤون بنظام .
 المادة ١٨ ــ تتعاون الادارات الحكومية والبلديات والمجالس القروية مع المؤسسة ويجوز انتداب او اهارة اي موظف
           في الحكومة او هيئة تابعة لها للعمل في المؤسسة على ان يعتبر عمله فيها استمرارا لعمله السابق .
                                                        المادة ١٩ ــ تحتفظ المؤسسة بحسابات تجارية منظمة .
                                                   المادة ٢٠ ــ يتونى ديوان المحاسبة تدقيق حسابات المؤسسة .
 المادة ٢١ ــ تبدأ السنة المالية للمؤسسة في اول كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من كانون
                                                                       الاول من تلك السنة .
                                                                   المادة ٢٢ ــ لا تحل المؤسسة الا بقانون .
                                 المادة ٢٣ ــ لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .
                                     المادة ٢٤ ــ رئيس الوزراء والوزراء مكافون بتنفيذ احكام هذا القانون .
                                                                         1941/0/18
الانشاء والتعمـــــير ووزيــــر الدفــــاع
      وصفي التل
                             صبحي امين عمرو
                                                           أحمد الأوزي
وزيــر الثقافــة والاعــلام وزيــــــــــــر وزيـــــــــــــر وزير الصحة ووزير دولة
```

والسياحــة والآثـــــار الداخليـــــة العدليـــــــة دولـــــــــة لشؤون رئاسة الــوزراء

عمر عبدالله

عدنان ابر عوده

الاشغدال العامية

ابراهيم الحباشنة محمد خلف

الاجتهاعية والعسل

فمواز الروسان امبل الغوري

وزيـــــــر وزيـــــر وزيـــــر وزيـــر داخلية الشــؤون

وزيــــر التربيــة والتعايــــم والاوقاف

والشـــؤون والمقـــدسات الاسلاميــة

البلديـــة والقــرويـــــــة

فؤاد قاقيش

وزير دوالـة لشؤون

رثــاسة الـــوزراء

محمد البشير

المادة ٧ ــ تعتبر اموال المؤسسة امرالا اميرية وتحصل بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية المرعى الاجراء . يمارس المحلس لهذا الغرض جميع الصلاحيات المحولهالحاكم الاداري ولجنة تحصيل الاموال الاميرية المنصوص عليها في القانون المذكور . المادة ٨ ــ تتكون موارد المؤسسة المالية من : أ ــ منحة سنوية ترصد لها في موازنة الدول: السنوية . بـــ ريع اموالها المنقولة وغير المنقولة . ج – الاجور والاشتر اكات والمبيعاتالتي تتقاضاها مقابل الحدمات التي تقدمها والمطبوعاتالتي تصدرها. د ـــ التبرعات والهبات والاعانات التي تتلقاها شريطة موافقة مجلس الوزراء . هـــ اية موارد اخرى يوافق عليها مجلس الوزراء . المادة ٩ ـــ للمؤسسة مو ازنة سنوية خاصة مستقلة عن مو ازنة الدولة يعدها المدير العام . المادة ١٠ ــ تدير المؤسسة اموالها بنفسها وتنفق منها وفق نظام مالي يصدر بموجب احكام هذا القانون . المادة١١ — تعفى الموسسة من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد ورسوم طوابع الـــواردات والبريد والضرائب والتكاليف المالية مباشرة مهما كان نوعها سواء كانت تتناول الموال المؤسسة او دخلها او العقارات التي تمتلکها او تستأجرها . المادة ١٢ ــ يشرف على اعمال الموسسة مجلس ادارة مؤلف من : وزير الثقافة والاعلام وزير الخارجية وزير التربية والتعليم وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

رثيس الجامعة الاردنية مدير عام مؤسسة رعاية الشهاب اثنان من القطاع الخاص يعينهما مجلس الوزراء وينتخب المجلس ناثبا لارئيس من بين اعضائه المادة ١٣ ـــ يختص مجلس الادارة بالنظر في الامور التالية :

١ ــ التخطيط العام لسياسة المؤسسة .

٢ - تأمين موارد تمويل المؤسسة وطرق استثمار اموالها .

٣ ــ اقرار مشروع الموازنة السنوية .

2 - تحديد أثمان المبيعات وأجور الحدمات التي تتولاها المؤسسة .

تنسب وضع الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون.

٦ 🗻 اية امور اخرى ذات علاقة بالمؤسسة .

٧ - تعيين البنك الذي تودع فيه اموال المؤسسة .

المادة ١٤ – يحتمع المجلس بناء على دعوة خطية من المدير يجري تبليغها للاعضاء قبل موعد الجلسة باسبوع . يتألف النصاب القانوني للجلسات بحضور الرئيس او ناثبه واكثرية الاعضاء وتصدر القرارات باكثرية اصوات الحاضرين على إن يكون صوت الرئيس مربيجها في بحالة تسادي الإصرات و